النفط الصخري يستعد للعودة مع عبور النفط 60 دولارا

خطة التحفيز الأميركية لفتح الاقتصاد تمنح جرعة تفاؤل للسوق

منح ارتفاع سعر برميل النفط جرعة أمل للنفط الصخري الأميركي مع وصول سعره إلى حاجز 60 دولارا، وهي النقطة الفاصلة التي تعيد إنتاج النفط الصخري إلى الربحية في السوق نظرا لكلفة استخراجه العالية، ما تسبب في تضرره مع انهيار الأسعار والطلب خلال ذروة أزمة كورونا.

هونغ كونغ - تجاوز سعر خام برنت الاثنين 60 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ أكثر من عام، في وقت يزداد تفاؤل المستثمرين حيال الطلب على النفط مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات أزمة كوفيد – 19.

جانيت يلين

إذا تم إقرار الحزمة بأكملها فسنعود إلى التوظيف بشكل كامل

وارتفع سعر برميل النفط بنسبة 1.26 في المئة ليسجّل 60.19 دولار في وقت انتعشت فيه الأسواق على خلفية إطلاق اللقاحات، وتراجع سرعة انتشار العدوى بفايروس كورونا، والآمال المرتبطة بإقرار النواب الأميركيين حزمة الرئيس جو بايدن الضخمة لتحفيز الاقتصاد.

ويسجّل الخام ارتفاعا منذ أسابيع في وقت يضغط بايدن لتمرير حزمته لإنقاذ الاقتصاد البالغة قيمتها 1.9 تريليون دولار، والتي تشمل مبالغ نقدية كبيرة ورفع الحد الأدنى للأجور.

وتقدمت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط لشهر مارس 65 سنتا أو 1.1 في المئة إلى 57.50 دولار، أعلى مستوى منذ يناير من العام الماضي.

تعهدت السعودية بتخفيضات معروض إضافية في فبراير ومارس فوق تخفيضات الأعضاء الآخرين في منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، الذين من بينهم روسيا، مما يساعد في جلب التوازن إلى الأسواق العالمية ودعم الأسعار.

وقال هوي لي، الاقتصادي في أو.سي. بي.سي، "إن السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم أرسلت بإشارة قوية للغاية الأسبوع الماضي، عندما أبقت أسعار خاماتها الشهرية المصدرة إلى آسيا دون تغيير رغم التوقعات لتخفيضات طفيفة".

وتابع "لا أعتقد أن أحدا يجرؤ على تكوين مراكز مدينة في السوق عندما يتصرف السعوديون هكذا".

وقالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، إنه إذا تم إقرار الحزمة بأكملها "فسنعود إلى التوظيف بشكل كامل العام المقبل".

وتعطي البيانات المرتبطة بمعدّل انتقال العدوى جرعة أمل إضافية في وقت شهد الأسبوع الماضي أقل معدل للعدوى منذ أكتوبر، فيما بدأت الحكومات تنظيم برامج التطعيم.

وقال الخبير الاستراتيجي لدى "أكسي" ستيفن أنيس "يتجاهل تجار النفط القدرة الاستيعابية المتبقية في حاويات التخزين ويواصلون تبني موقف متفائل حيال الحديث الأميركي عن إعادة فتح الاقتصاد، في وقت يفترض أن تواصل بروتوكولات التطعيم تثبيت المنحنى، بينما تعطي خطة التحفيز الداعمة لإعادة فتح الاقتصاد جرعة تفاؤل لسوق النفط".

ومن جهة أخرى كانت منظمة أوبك+ قد بحثت الأسبوع الماضي ضعف الالتزام بتخفيضات الإنتاج التي تم التعهد بها، وتم اتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم السوق.

وكان من المقرر أن ترفع أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، في إطار ما يعرف بأوبك+، الإنتاج إلى مليوني برميل يوميا في يناير في إطار تخفيف تدريجي لتخفيضات غير مسبوقة للإمدادات. وفي ظل نزول الأسعار، تبحث أوبك+ تأجيل الزيادة أو حتى تعميق الخفض.

ولكن يبدو أن خطة التحفيز الأميركية وارتفاع سعر الخام سيغيران قواعد إدارة النفط، نظرا لرجوع منافسة النفط الصخري الأميركي في السوق.

وكانت قيود الإغلاق قد قلبت سوق النفط التي شهدت في أبريل الماضي انخفاض الأسعار لفترة وجيزة إلى ما دون الصفر في نيويورك، وألقت شريان الحياة المالي للمنتجين في جميع أنحاء العالم من الدول الأفريقية الصغيرة إلى الشركات العملاقة.

ومع ذلك، فإن استعادة الإنتاج المتوقف تظل عملية دقيقة، وعلى الرغم من أنه من المقرر أن تقوم مجموعة أوبك+ بإحياء ما مجموعه مليوني برميل يوميا هذا العام، إلا أنها وافقت على وقف لمدة شهرين بعد الدفعة الأولى البالغة نصف مليون برميل في يناير الماضي.

سعر برميل نفط برنت

الفشل الاقتصادي يهدد ثروات الأجيال

الكويت تسحب 24 مليار دولار من الصندوق السيادي لسد العجز

رفض البرلمان لقانون الدين العام يعسر مهام توفير سيولة

دفعت أزمة السيولة الحادة الكويت إلى السحب مجددا من الصندوق السيادي لتغطية عجز قياسي الموازنة وتغطية كلفة الرواتب والدعم في ظل استمرار رفض البرلمان لقانون الدين العام لتوفير السيولة، ما يثير المخاوف من استنزاف موارد الأجيال.

الكويت - لجأت الكويت إلى السحب من صندوق الأجيال مجددا لتغطية فاتورة الرواتب والدعم، في وقت تتزايد فيه ضغوط أزمة السيولة وتنحدر فيه التصنيفات الائتمانية للدولة بعد فشلها في تمرير قانون الاقتراض واستنجادها المتكرر بثروات الأجيال، ما يحمل إشارات أكثر قتامة عن الوضع المالي.

أوردت صحيفة القبس الكويتية أن حكومة البلاد سحبت مبلغ 7.5 مليار دينار (24.7 مليار دولار) من صندوق الأجيال السيادي لتغذية العجز الجاري في موازنة العام الجاري المنتهية في 31 مارس المقبل.

ونقلت الصحيفة الإثنين عن مصادر في الحكومة الكويتية قولها إن المبلغ المسحوب من الصندوق تم عن طريق عمليات نقل الملكيات أو مبادلة الأصول لتوفير السيولة النقدية للحكومة.

يأتي ذلك، بينما ارتفعت وتيرة الضغوط المالية التي تواجهها البلاد بسبب هبوط أسعار النفط الخام. وأورد تقرير لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن السيولة النقدية للبلاد شارفت على النفاد.

وتطرح هذه الخطوة الحكومية مخاوف كثيرة حيث ستؤدي إلى استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام، ما من شأنه الحد من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامات الإنفاق الخاصة بها، الأمر الذي قد يجر إلى اضطراب اقتصادي.

وبحسب بيانات استندت عليها الصحيفة عن وزارة المالية، فإن إجمالي العجز في ميزانية البلاد خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي الجاري بلغ 5.4 مليار دينار (17.8 مليار دولار).

وتستقطع الكويت سنويا نسبة 10 في المئة من إيراداتها ويتم تحويلها إلى صندوق الأجيال القادمة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، إذ يمثل الصندوق السيادي لدولة الكويت ويملك مجموعة واسعة من الأصول غير السائلة.

وأضافت "قياسا على ما جرى تحويله من صندوق الأجيال إلى صندوق الاحتياطي العام، فإن السيولة اللازمة لتغطية الرواتب والدعوم البالغة مليار دينار (3.3 مليار دولار) شهريا باتت مؤمّنة حتى نهاية مارس المقبل".

وكانت الحكومة باشرت عمليات مبادلة للأصول بين الاحتياطي العام وصندوق الأجيال منذ يونيو 2020 لتوفير السيولة اللازمة لدفع رواتب موظفي الحكومة وتمويل عمليات الإنفاق الجاري.

ويرى مراقبون أن اللجوء إلى الصندوق السيادي كحل ضروري للخروج من الأزمة يمكن أن يلقى معارضة داخل البرلمان لخطورة هذه الخطوة على مصالح الأجيال الكويتية القادمة، فضلا عما يعتبره مراقبون محاولة للتغطية على الفشل الحكومي في الاستعداد لمثل هذه الوضعية الصعبة.

والأسبوع الماضي أقر وزير المالية الكويتي خليفة مساعد حمادة بأن السيولة في خزينة الدولة تقترب من النفاد، غير أنه أكد في الوقت ذاته على متانة المركز المالي لبلاده.

ووفق أحدث بيانات المؤسسة عن الدولة الخليجية، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف ديون الكويت إلى سلبية من مستقرة.

وقالت فيتش في بيان إن مراجعة التوقعات تعكس مخاطر السيولة على المدى القريب المرتبطة بالاستنفاد الوشيك للأصول السائلة في صندوق الاحتياطي العام، في ظل عدم وجود تفويض برلماني للحكومة بالاقتراض.

وتوقعت اتساع العجز الحكومي العام إلى 6.7 مليار دينار (22 مليار دولار)، أي 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في السنة المالية 2020 التي تنتهي في 31 مارس المقبل.

وشدد حمادة في بيان صحافي، تعقيبا على قرار وكالة فيتش تخفيض النظرة المستقبلية للكويت إلى "سلبية" من "مستقرة"، على أن المالية العامة للدولة تعاني من اختلالات هيكلية تتعلق بالإيرادات والمصروفات السنوية "أدت إلى قرب نفاد السيولة في خزينة الدولة" ممثلة بصندوق الاحتياطي العام.

ويرى خبراء أن تخفيض تصنيف ديون الكويت يأتي بسبب عدم شعور المجتمع الدولي بأي إصلاحات جذرية تستطيع أن تفيد الاقتصاد الكويتي.

> **الاستمرار في السحب من الصندوق يهدد باستنفاد للأصول في ظل عدم وجود تفويض برلماني بالاقتراض**

ويشير هؤلاء إلى أن قرار التخفيض يأتي أيضا نتيجة للانكماش الاقتصادي الذي سببته جائحة فايروس كورونا وهبوط أسعار النفط الخام، حيث يمثل النفط 90 في المئة من الصادرات والإيرادات الحكومية، مما يجعل اقتصاد دولة الكويت معتمدا إلى حد كبير على إنتاج النفط الخام.

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيس لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية.

ويرفض البرلمان الكويتي مشروع قانون الدين العام الجديد منذ انتهاء القانون السابق في أكتوبر 2017 بسبب عدم قبول تمويل عجز الميزانية الحكومية عبر الاستدانة.

وأدت خلافات وأزمات متكررة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمة المنتخب إلى عدة تعديلات حكومية وحل البرلمان، مما أعاق إصلاحات اقتصادية تحتاج إليها البلاد بشدة.

ويُرجع أغلب المحللين السياسيين والاقتصاديين أسباب هذه الأزمة إلى أخطاء متراكمة وعمليات هدر وسوء تصرّف في الموارد تواصلت لفترة زمنية طويلة وحرمت البلد من استثمار مبالغ طائلة أتت من عوائد النفط في سنوات الوفرة.

> **10**
> **في المئة تستقطعها الكويت سنويا من إيراداتها ويتم تحويلها إلى صندوق الأجيال**

ويشير هؤلاء المحللون إلى التهاون الرئيسي المتمثل في عدم تنويع الموارد والارتهان بالنفط ولا يستثنون من ذلك انتقاد السياسة الاجتماعية المبالغة في سخائها بالإكثار من تقديم المنح والأعطيات للمواطنين، الأمر الذي شجّع التواكل وجعل المواطن مجرّد عبء على الدولة بدل أن يكون مساهما في صنع ثروتها.

ودعا خبراء إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم سيولة الاحتياطي العام بعيدا عن عملية نقل الأصول من خلال إقرار الإصلاحات الهيكلية اللازمة بزيادة الإيرادات وتقليل المصروفات.

وشددوا على أهمية إقرار قانون الدين العام لتوفير آلية مستدامة لتأمين السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة، مؤكدين أن الاستمرار في هذا النهج من شأنه التأثير سلبا في سيولة احتياطي الأجيال، وهي التي تستهدف في الأساس اقتناص فرص استثمارية تُدِرّ عوائد جيدة.

وكانت الكويت قد أقرت في أغسطس العام الماضي تشريعا جديدا يربط التحويلات المالية إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة بتحقيق فائض في الميزانية، مما أتاح للحكومة أكثر من 12 مليار دولار من السيولة التي تحتاجها بشدة.

ولكن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات وانحسار دور القطاع الخاص، نظرا لعدم وجود استراتيجية فعلية للتشجيع على الاستثمار في القطاع الخاص، قوضا موارد الدولة وجعلاها هشة ترتهن للمصادر التقليدية.

الجزائر تبدأ استغلال مشروع تعزيز الضغط لحقل حاسي

الجزائر - بدأت الجزائر استغلال مشروع تعزيز الضغط لحقل حاسي الرمل، الذي تنفذه سوناطراك لدعم الطلب المحلي والإيفاء بالتزامات التصدير، في ظل تغيير سياسة الطاقة للدولة لمضاعفة المشاريع، بعد إحداث تغييرات لجذب الاستثمارات الخارجية والخروج من مربع الانغلاق.

أعلنت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك في بيان الاثنين، دخول مشروع تعزيز الضغط لحقل حاسي الرمل في محافظة الأغواط مرحلة الاستغلال.

وجاء في بيان الشركة "تعلن شركة سوناطراك دخول مرحلة الاستغلال، مشروع تعزيز الضغط لحقل حاسي الرمل بمحطاته الثلاث: جنوب وسط وشمال، وهذا بعد الانتهاء من مرحلة اختبار دخول الخدمة للمحطة الأخيرة شمال".

وتأتي الخطوة في إطار خطة الشركة لمضاعفة المشاريع وتنمية دورها في الاقتصاد، خصوصا في ظل تسجيلها لخسائر كبيرة جراء فايروس كورونا، ما سرّع إقرار برنامج لاستقطاب الاستثمارات وتنمية العوائد والخروج من مربع الانغلاق.

والعام الماضي كشفت وزارة الطاقة الجزائرية، أن خسائر شركة المحروقات الحكومية سوناطراك جراء جائحة كورونا، بلغت 10 مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام.

> **المشروع يهدف إلى الحفاظ على مستوى الإنتاج واسترجاع الاحتياطيات الإضافية من الغاز الطبيعي**

وأضاف البيان أنه "بالرغم من استمرار جائحة كوفيد - 19، إلا أنه تم احترام الآجال التعاقدية للإنجاز بالنوعية المطلوبة والشروع في مرحلة الاستغلال".

وأوضح البيان أن ذلك "تم بفضل التزام فريق المشروع، بمساهمة الشركات الوطنية والمتمثلة في كل من شركة الأشغال البترولية الكبرى والشركة الوطنية للأنابيب، إلى جانب الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية وشركة كوسيدار أنابيب".

وهذا المشروع يهدف إلى الحفاظ على مستوى إنتاج يقدر بـ180 مليون متر مكعب يوميا، واسترجاع احتياطيات إضافية تقدر بـ400 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

كما أن هذا الإنجاز يمكّن شركة سوناطراك من تعزيز قدراتها الإنتاجية الحالية، للاستمرار في تلبية الاحتياجات المتزايدة لسوق الغاز المحلي، وأيضا الوفاء بالتزاماتها التعاقدية من حيث التصدير، خاصة في الفترة التي تشهد طلبا قويا على الغاز الطبيعي.

من جهة أخرى سمح هذا المشروع خلال مرحلة الإنجاز بإنشاء أكثر من 10 آلاف فرصة عمل، غالبيتها لفائدة اليد العاملة المحلية.

وتجسيدا لرؤية الحكومة في ضرورة إخراج الشركة من مربع الانغلاق، بدأت العام الماضي سونطراك في عقد اتفاقيات لدعم الشراكات، حيث وقعت الشركة مع المجمع الإيطالي إيني اتفاقية تدعيم الشراكة بينهما في حوض بركين، وذلك ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يحكم أنشطة المحروقات.

ومنذ العام الماضي غيرت شركة سوناطراك سياسة إدارة النفط في خطوات لتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الحراك الشعبي، حيث بدأت تنفتح على الشراكات الأجنبية عقب سنوات من الانغلاق ضمن دائرة السياسات الاستثمارية القديمة.

وسبق أن بحثت الشركة مع شركة شيفرون الأميركية عن شراكات محتملة في قطاع النفط.

ويرى محللون أن مثل هذه الخطوات، قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة.

مشروع يدعم احتياطيات الغاز